

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

منظومة المحتملات حول نوعية «نسبة الحكم مع متعلقه»

لقد استطاعنا مختلف الأقوال حول نوعية «نسبة الحكم مع متعلقه» فإنّ:

1. الاحتمال الأول، هو أن نرى «تقدّم المتعلق على الحكم» بلون العلة - المتعلق - والمعلول - الحكم - وفقاً للمشهور، بينما قد ناقشناه آنذاك بأنّ المتعلق لا يُعدّ علة وجودية للحكم ضمن عالم الشرعية.

2. والاحتمال الثاني، هو أن نعتبر نسبتهما كترابط «العرض الوجودي مع معروضه» إذ الحكم عارض على متعلقه وبالتالي سيتوجّب تواجد المعروض أوّلاً ثم تواجد العرض، وحيث إنّ هذه الاحتمالية قد أنجّبت الدور أو الخلف، فقد حلّها المحقق الاصفهانيّ بأنّ الحكم يُعدّ من عرض الماهية لا عرض الوجود كي ينمو الإشكال.

3. والاحتمال الثالث هو «التقدّم الطبيعي على الحكم» لا بصياغة «العلية» و لا بلون «العروض» حيث قد استعرض المحقق الاصفهانيّ هذه الاحتمالية معتقداً بأنّ من طبيعة المتعلق أن يتقدّم خارجاً على الحكم نظير سبق الواحد على الاثنين، ونظير سبق العلم على المعلوم، بلا علية في البين و لا عروض، فأمامك نصّ ببياناته:

«المانع من تقويم الحكم لموضوعه، و تقويم موضوعه به أو بما ينشأ من قبل حكمه (هو) أن الحكم متأخّر طبعاً عن موضوعه، فلو اخذ فيه (المتعلق عملية القصد) لزم تقدّم المتأخّر بالطبع، و ملاك التقدّم و التأخّر الطبيعيين أن لا يمكن للمتأخر ثبوت إلا و للمتقدّم ثبوت و لا عكس، كما في الاثنين بالنسبة إلى الواحد، و نسبة الإرادة (الطلب) إلى ذات المراد (الماء مثلاً) كذلك؛ إذ لا يمكن ثبوت للإرادة إلا و ذات المراد (و الموضوع) ثابت في مرتبة ثبوت الإرادة (فيتحقق المراد أوّلاً ثم تتعلق به الإرادة) و لا عكس (بأن يتحقق المراد بلا إرادة به) لإمكان ثبوت ذات المراد تقرّراً و ذهنا و خارجاً بلا ثبوت الإرادة، و لا منافاة بين التقدّم و التأخّر بالطبع و المعيبة في الوجود، كما لا يخفى (فبالتألي إنّ الحكم قد تأخّر طبعاً عن المتعلق فلو تقدّمه لأنّج الخلف، إذن لا لأجل تقدّم الشيئ على نفسه و لا للدور المذكورين مسبقاً)

و مما ذكرنا يظهر بالتأمل: عدم الفرق بين الأمر بالصلوة:

- بداعي شخص الأمر المتعلق بها.

- أو بداعي الأمر الحقيقى بنحو القضية الطبيعية (الكلية) بمعنى عدم النّظر إلى شخص الأمر - لا بمعنى آخر - (ففي كلتا الصورتين سيتولد الخلف إذ سيتقدّم المتأخر حتماً)

فإنَّ شخص هذا الأمر ما لم يَسِرْ (ويتعلّق) إلى الصلاة لا يكون المقيد بداعي الأمر (أي الصلاة المقيدة) موضوعاً للحكم، وسرايته (شخص الأمر) إلى المقيد (الصلاحة) من قبل نفسه واقعاً محال، وإن لم يكن (التسرّي) ملحوظاً في نظر الحاكم.»^[1]

فمستهدف المحقق الاصفهاني أنّ مفترضنا هو طبّيعي الأمر و هذا سيتوجّه نحو المتعلق و حيث إنَّ المتعلق قد تقيّد بالقصد وبالتالي سيُنْصَب «طبّيعي الأمر» على هذا المقيد أيضاً و سيَتوَلَّ الخلف - تقدّم المتأخر- أيضاً فإنَّ إحدى حصص طبّيعي الصلاة هو «قصد أمر المولى الشّخصي» إذ لا يُعقل امتحال الطّبيعي أساساً فلأجله قد افترضنا أنَّ شخص الأمر قد سرَى إلى الصلاة الخارجية كي يُعقل امتحاله و من ثمَّ سيَنْطبق الطّبيعي على هذا الأمر المتشخص - الحصة الخاصة- أيضاً ثمَّ سيُنْصَدِّق امتحال الطّبيعي ببركة تنفيذ هذا الفرد المحدّد و ستَظْلَم عويصة الخُلف متبقية تماماً نظراً لوجود «قصد طبّيعي الأمر» - المفروض تأخره- وبالتالي إنَّ إجابة المحقق المشكيني أيضاً لا تُرْمِ المحنور إذ حينما يَنْبَعُث نحو امتحال الطّبيعي سيَازِمه أنَّ يَلحظ سرايَة الطّبيعي إلى «شخص الأمر مع القصد» كي يَنْطبِق الكلّي الطّبيعي في النهاية سَنَوْرَط ضمن الخلف - تقدّم المتأخر- أيضاً.

هجّمان للمحقق الاصفهاني تجاه استحالة التّصوّر و الطّبّعية

ثمَّ عَطَ المحقق الاصفهاني مقالته إلى التّوّهم المسطور في الكفاية، فرَفَضَه بأسلوبه الخاصّ قائلًا:

«وَمَا بَيَّنَاهُ فِي وِجْهِ الْإِسْتِحَالَةِ يَتَبَيَّنُ: أَنَّ تَوْهِمَ كَفَايَةِ تَصوُّرِ الْمُقَيَّدِ بِدَاعِيِ الْأَمْرِ الشَّخْصِيِّ - مَثَلًا - فِي الْمُوْضِوِعَةِ لِلْحُكْمِ أَجْنبِيِّ عَنْ مُوْرِدِ إِلْشَكَالِ (إِذِ الْإِسْتِحَالَةِ قَدْ انْصَبَتْ عَلَى نَفْسِ تَصوُّرِ الْمُوْلَى لَا بِالْقَصْدِ الْخَارِجِيِّ)، فِي مَرْحَلَةِ التَّصوُّرِ سَيَحْدُثُ تَقدِّمُ الْمُتَأْخِرِ - الْقَصْدِ) وَ كَانَهُ مَبْنِيًّا عَلَى تَوْهِمِ إِلْشَكَالِ مِنْ حِيثِ تَوْقِفِ الْحُكْمِ عَلَى ثَبَوْتِ الْمُوْضِوِعِ (أَيْ أَنَّ تَصوُّرَ الصَّلَاةِ مُتَوْقَفًا عَلَى الْقَصْدِ الْخَارِجِيِّ مُتَفَرِّعًا عَلَى أَمْرِ الْمُوْلَى وَ تَصوُّرِ أَمْرِهِ أَيْضًا وَاقِفًا عَلَى الْقَصْدِ فِي دِيْوَرَانِ مَعًا) فَاجِبٌ بِأَنَّ ثَبَوْتَهُ فِي التَّصوُّرِ كَافٌ (فِي تَحْقِيقِ الْإِسْتِحَالَةِ) فَتَدَبَّرْ جَيْدًا.»

ثمَّ تَصَدَّى المحقق الاصفهاني لتبرير الخلف لدى «الأمر الطّبيعي الكلّي» قائلًا:

«وَلَا يَخْفِي عَلَيْكُمْ أَنَّ إِلْشَكَالَ التَّقدِّمِ وَ التَّأْخِرِ الطَّبَعِيِّ أَيْضًا قَابِلٌ لِلْدَّفْعِ عَنْ التَّأْمِلِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ (مَعَ الْقَصْدِ) بِوُجُودِهِ الْعَلْمِيِّ يَكُونُ دَاعِيًّا (نَظِيرِ الْعِلْمِ) بِوُجُودِ الْأَسْدِ حِيثُ سَيَدْعُوهُ إِلَى الْإِرْتِبَاكِ وَ الْحَذَرِ) وَ بِوُجُودِ الْخَارِجِيِّ (أَيْ أَمْرِ الْمُوْلَى الشَّخْصِيِّ) يَكُونُ حَكْمًا لِلْمُوْضِوِعَةِ وَ الْوُجُودِ الْعَلْمِيِّ (كَالْعِلْمِ بِالْقَصْدِ) لَا يَكُونُ مُتَقَوِّمًا بِالْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ (أَيْ الْقَصْدِ الْخَارِجِيِّ لِلْمَكْلَفِ) بِمَا هُوَ بِلِ بَصُورَةِ شَخْصِهِ (الْعَلْمِيِّ) لَا بِنَفْسِهِ (الْخَارِجِيِّ) فَلَا خَلْفٌ كَمَا لَا دُورٌ.»^[2]

تسائل: لِمَ التَّفْكِيْكُ بَيْنَ الْوُجُودِيْنِ الْعَلْمِيِّ وَ الْخَارِجِيِّ؟

الإجابة: لِأَنَّ الْمُحَقَّقَ الْاصفهانِيَّ قَدْ تَبَيَّنَ قَانُونَ السَّنْخِيَّةِ مَا بَيْنَ الْعَلْلِ وَ الْمُعَالِلِ، فَعَلَى إِثْرِهِ، سَيَتَلَائِمُ الْأَمْرُ بِوُجُودِهِ الْعَلْمِيِّ مَعَ قَصْدِهِ الْذَّهْنِيِّ لَا قَصْدِ بِوُجُودِهِ الْخَارِجِيِّ كَيْ يَتَقدِّمَ الْمُتَأْخِرُ، حِيثُ لَا يَتَوَقَّفُ عَنْصِرُ ذَهَنِيِّ - الْحَصَّةِ الْخَاصَّةِ- عَلَى وَعَاءِ خَارِجِيِّ - قَصْدِ الْمَكْلَفِ- فِي الْتَّالِيِّ قَدْ نَجَوْنَا عَنِ الدُّورِ أَيْضًا إِذْ تَحْقِقُ «قَصْدُ الْأَمْرِ» سَيَتَوَقَّفُ عَلَى قَصْدِهِ الْخَارِجِيِّ بَيْنَمَا نَفْسُ «أَمْرِ الْمُوْلَى مَعَ الْقَصْدِ» سَيَتَوَقَّفُ عَلَى وَجُودِهِ الْعَلْمِيِّ - لَا الْخَارِجِيِّ كَيْ يَحْدُثُ الْخُلْفُ وَ الدُّورُ- ثُمَّ سَيَتَسَاقِطُ التَّكْلِيفُ ضَمِّنَ الْوَعَاءِ الْخَارِجِيِّ.

[1] اصفهانی محمد حسین. نهاية الدراسة في شرح الكفاية. 1. Vol. 324 لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[2] اصفهانی محمد حسین. نهاية الدراسة في شرح الكفاية. 1. Vol. 325 بيروت مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء

التراث.